بيان
وفد جمهورية العراق

أمام
الدورة الخامسة والخمسون للجنة وضع المرأة

بشأن
البند (3) - أ
" إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك من اجل تمكين المرأة من الحصول على فرص للعمل اللائق والمتفرغ"

نيويورك
28 شباط/ فبراير 2011

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

يتمتع العراق بموقع فريد في تاريخ الشرق الأوسط، فلطالما شكل آلية قوية للنمو الإقتصادي والتجارة في المنطقة، ومقصداً للثقافة والتعلّم، إلا إن ما واجههُ العراق من تحديات خلال العقود الثلاث الماضية تركته ومع شديد الأسف في موقع متدن قد أدى الى تراجع في قدراته، لكن وكما هو مشهود له لم تضعف قدرته على التعافي.فلقد حقق العراق تقدماً أمنياً وسياسياً مشهوداً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، وقد تراجع العنف بشكل ملحوظ، وبدأت الثقة بالدولة تنمو وعلى مستويات ومجالات عدة، إلا أنه وعلى الرغم من البطءفي الإجراءات المتخذة في مجالات محددة نتيجة للظروف التي لايزال يشهدها العراق، إلا أن الحكومة العراقية حاولت ولازالت تحاول جاهدة من اجل وضع حد نهائي لكافة هذه السلبيات،التي

وتجدر الإشارة الى ان العراق قد استكمل وبنجاح التزاماته الدستورية والتي تشترط ضمن المادة (49) منه تحديد حصة النساء (الكوتا) بحيث لا يتشكل مجلس النواب العراقي دستورياً مالم يتضمن نسبة 25% من عدد أعضائه من النساء، لا بل تعدت تلك النسبة لتصل إلى 27 % ضمن إنتخابات مجلس النواب في آذار 2010.

سيدي الرئيس،

إن المسار نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لايزال طويلاً، فعلى الرغم من التقدم الملموس نحو تحقيق هدف تمكين المرأة من خلال المشاركة السياسية، نجد بأن مؤشرات التعليم لاتزال بحاجة إلى جهود كبيرة وإمكانيات عالية. إن التعليم بقدر أهميته قد لايحظى بالأولوية في حالات الحروب والعنف والصراع، لكن حين يتعلق ذلك بالحفاظ على الذات فقد وجدنا من الاهمية تقديم ذلك على كل القضايا ضمن الظروف ألتي أشرنا اليها سابقاً. ومن المفيد لفت النظر الى الزيادة الملحوظة في نسبة الفتيات في التعليم الجامعي خلال العامين 2006 -2007 في ذات الوقت الذي ارتفعت فيه وتائر الارهاب في العراق مما يؤشر اصرارهن على التعليم. كما ان عزوف بعض الفتيات عن الدراسة للفترة ذاتها جعلت منهن الاكثر تضرراً بالمقارنة مع الذكور، حيث ان الأسرة العراقية اصبحت تفضل وفي حالات كثيرة بقاء المرأة او الفتاة في المنزل بسبب ما قد ينجم من أخطار محدقة بها في حال خروجها منه، إلا انه وبالرغم من كل تلك الظروف التي عاصرتها المرأة والفتاة العراقية نشيرالى حدوث تقدم ملحوض في مجال تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال الإلتحاق في المراحل التعليمية كافة بفعل الجهود الجدية التي قامت بها الحكومة العراقية.

لقد تبنى دستور جمهورية العراق الجديد للعام 2005 الزامية التعليم وكفل كذلك تكافؤ الفرص، وما زالت وزارة الدولة لشؤون المرأة تسعى بالتعاون مع وزارة التربية ولجان التربية والتعليم في مجلس النواب ومجالس المحافظات، وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق ومؤسسات المجتمع المدني المحلية لتبني المنظور الجنساني في السياسة التربوية والتعليمية العامة، وتحقيق تقدم أكبر في مجال فرصالتعليم والتدريب للاناث في العراق، ورغم التحديات الراهنة فقد ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الإبتدائي ليصل الى 94.2 % في العام الدراسي 2007/ 2008، كما تشير البيانات إلى إرتفاع كبير في مؤشر تكافؤ الجنسين في مرحلة التعليم الجامعي من 50,9% خلال العام 1991/1990 إلى 86.8% خلال العام الدراسي 2008/2007.

كما بلغ عدد الجامعات (23) جامعة، وقد أدت تغييرات سياسة القبول في الجامعات والمعاهد العليا بعد عام 2003 الى زيادة إنتساب الفتيات اليها، إذ الغيت التعليمات التي كانت تميز بين البنات والبنين في القبول بمنح الذكور فرصاً أكثر في كليات الهندسة والطب. أذ بلغت نسبة النساء الملتحقات في التعليم لعموم العراق للعامين 2007/2006 حوالي 59% ضمن الدراسات الصباحية و30% ضمن الدراسات المسائية و30% ضمن التعليم التقني، ومن المثير للإهتمام ان نسبة البنات من مجموع طلبة جامعات بغداد الاربعة(بغداد، المستنصرية، التكنولوجية والنهرين) بلغ 52.2% .

إن استيعاب الجامعات الحكومية لهذا العدد من الإناث يعزز إرتباط مجانية التعليم من جهة وللدور الذي توليه الدولة للمرأة من جهة اخرى.

<u>التعليم ونسبة الإناث فى إقليم كردستان/-</u>

- بناء على تقرير التنمية البشرية لعام 2008 فقد سجلت محافظة السليمانية مساواة النوع الإجتماعي في مجال التعليم، إذ زادت النسبة عن 100% للمدارس الثانوية من خلال تطبيق الزامية التعليم في المرحلة الأولى للذكور والإناث مما دفع بالإناث الى الانخراط في الدراسة وخاصة في المناطق الريفية التي يسود فيها الطابع العشائري. كما قامت وزارة الاقليم لشؤون المرأة بالانجازات التالية:
- اجراء مسح ميداني لدراسة أسباب انقطاع الإناث عن التعليم في محاولة منها للقضاء على هذه الظاهرة.
- وضع سياسة تربوية تسعى الى إرساء أسس المساواة والعدالة الاجتماعية تركز من خلالها على إشراك المرأة في وضع السياسات التربوية والسياسات العامة وفي جميع المراحل الدراسية.
- تطبيق القانون الإلزامي في المرحلة الأولى (الابتدائية).
- تعزيز وجود المدارس المختلطة في مراحل التعليم.

سيدي الرئيس

لقد اعتمدت الحكومة العراقية بعد عام 2003 سياسة تطوير وزيادة بناء قدرات العاملين فيها من كلا الجنسين وحرصت على التوازن الجندري في هذا الشان حيث عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على مواصلة تدريب وزيادة خبرات العاملين وفتحت الدورات الخاصة للنساء العاملات لتدريبهن في المجالات التقنية وتطوير مهاراتهن التعليمية والمهنية فضلا عن الزيارات التفتيشية التي تقوم بها وزارة العمل لمراقبة مدى ملائمة وضع المراة العاملة مع التشريعات الوطنية. فلقد اعتمدت جهود حكومة العراق في انجازاتها على المسارات التالية:

- وضع خطة للتنمية الوطنية بعيدة الامد والبدء بتطبيقها للفترة من 2010 – 2014 والتي تضع من ضمن اولوياتها موضوع التعليم والنهوض بواقعه.
- مواجهة ثقافة الهيمنة والتهميش وإشاعة ثقافة السلم والتسامح لتعطي الفرصة للحد من العنف ضد المرأة بكل أشكاله وإشاعته كثقافة عامة وتعديل القوانين التي تكرس التمييز.
- إطلاق الحرية للرأي العام لمنح فرصة لتشجيع النقاش والحوار ونشر الحملات الإعلامية للتوعية وتغيير صورة المرأة في الاعلام.
- تشجيع خلق بيئة عمل جديدة لإعادة النظر في تقسيم العمل القائم على التقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في القطاعات ضعيفة الانتاجية.
- الإلتزام بالتعليم الإلزامي سيوفر فرصة لتحقيق تقدم أكبر في الإلتحاق بالتعليم.
- اصلاح انظمة ومناهج التعليم لتغيير نظرة المجتمع إلى التمييز ضد المرأة والشعور بالمسؤولية تجاهه.

سيدي الرئيس،

لقد حرصت الدولة العراقية بوضع سياسات وبدرجات متباينة كانت تهدف إلى توفير فرص تمكن المرأة من الولوج الى المؤسسات الرسمية (التعليم والصحة ومراكز التدريب إلى غير ذلك) ، إلا انها واجهت حقيقة مفادها إن التمكين ليس مجرد إجراءات فنية بل هو أيضاً عملية تغيير لثقافة التمييز وبناء الثقافة والتكافؤ والمساواة بكل أبعادها القِيمية والنفسية والقانونية.

إن التمكين عملية تتجاوز كونها عملية تدريب أو تاهيل فني، كما إن زيادة الانفاق على التعليم قد لاتعني شيئاً اذا كانت برامج التعليم نفسها تحث على التمييز واللامساواة، ولقد أنفق العراق وما زال ينفق الكثيرعلى التعليم والصحة وأصدر كثيراً من القوانين المتقدمة إلا أنه ما زال يواجه الأبعاد الثقافية لهذه الإنجازات.

لذا فإننا نتطلع إلى زيادة الجهود الدولية وقيامها بشكل أكبربدعم الخبرات الوطنية لتكون موازية لمدخولاتها على نحو مرضٍ.

وشكراً سيدي الرئيس،،،